



181

De

totfim

563

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين أما بعد فإن البند الكبير من الدين
يقدم الحمد في الجواب عن هذه المسألة ما يريد من بسط الدليل ودفع شبه الواردة على استدلال
لاختلاف الانظار الا انه قد حصل المطلوب في الجملة لتطويل التأم وليس في قدرة عليه لضوف عنه
مكرهة الامراض وتشتت افطرى بدو امر الا غرض طلب حناكم بالله تعالى ولكن يحصل الجواب المحمود
او كما محمود والحمد لله في التوفيق قال الله تعالى المسألة الاولى اما علم الفقيه الكل
والجهته اجماع شرائط الصحيح والفتوى وكيف يعرفه الامر اقول علامة ذلك حاله ومقاله
وذكره اما حاله فان يكون منتصبا للفتوى غير مخزى علامة عنده من حضور اهل العلم والفضل
والجهته من اقرارهم اياه في ذلك وادعائهم له واما مقالته فيعرف بما يكتب من تصنيفه وكتابه
واختباره التأم ان يبرهن في المسئلة اثر فيها القولان مثل النفع والماء والقبيل وغيره من
النفع كما هو من نوع استلال العلم بالجهته من حيث لا يعيبه مخالفة فيها بما يقدر في نوع استدلال
ثم يبرهن عن عدم النفع له كما لا يعيبه مخالفة فيها بما يقدر في نوع استدلال واما ذكره فان يكون
مشهورا بين العلماء بذلك والعامي هو من نقص عن هذه الرتبة فيعرفه بهذه الامور وابعدها
عن خذلان استهم بشهادة عدلين وبتشيع المعبر هذا شرعا والقبيل المتواترة او المحققة العترة
قال الله تعالى الثانية يجوز تقليد المجتهدين المفضلين وجود الفاضل ام لا وان عرفنا
نحكم كمن يجب ان يعرف الدليل القاطع وفقهم الله اقول اعلم ان الفاضل الذي يرجح الشهرة قوله
مع قول المفضل قد يشكك مرفقة وذلك لان المجتهدين عندهم هو من كان عالما بالعلوم التي يتوقف عليها استنباط

وانت اذا نظرت الى ما يحتاج اليه كل شر وحدث كل علم وان كان غلب المسائل قد يفتي فيها اليه
العلماء ورضوان عليهم من نحو الخلود الخ من غير ما ذكره وما يقر به من الزيادة والنقصان الا
ان اظهر ضابطك في ترغيب المسئلة وهو ان هذا العالم قد يحويه فصوله كالدار والارزاق
والنوقف وليس ذلك لان المسئلة كان حكم الله الواقع فيها مردودا او متوقفا على حكم الله فيها
بات وذلك الحكم البات لا يجوز في الحكمه وفي دليل العقل ان يكون له دليل يدل بالقطع على
حكم القطر لا بالبداهة في دليل يدل بالقطع على الحكم القطر سواء كان هو الحكم الوجودي المتيقن
ام الحكم التيسيري المتعدد ولا بد ان يكون ذلك موجودا في آثارهم عليهم السلام وفي مدلولات ما ذكرنا
الدليل الحق اوضح قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فاذا ثبت ذلك فتوقف العقيدة مردوده
والعلم اطلاقا عليه من عدم بذل جهده في التفتيش او من التفتيش اولا اقتصارا عما وجد سابقا
ولم يجد التفتيش والحيث والما لم يعرفه بل لا يربما وقف عليه ولم يره دليل اوضح للاستدلال
وذلك لا يقف عليه فتوقف في الحكم لعدم حصول مرجح له فيه التعارض او تردد في خلاف
الموازنة عليه المعادلة في الرجح وكل ذلك المسئلة انما هو نقص الآلات استدلاله او قد يكون بالرجح
ليس انما عدا فيها ولم يعرفه ثم هذه الخ من العلم لا يكون شر منها انما له حتى كنهته في كل مسئلة
من مسائل العقائد ايتها الربوبية في عينه وقت الحاجة فلو اقدم على ما شره فيها او قال طبعه اليه
او اسبق في اجتهاد طبعه او في ما وافق قاعده عند ذلك لم يكن في الحقيقة بها عالما فليكن
ذلك المسئلة من ادلة لبيان اشارة واعوجاج الطبع في خلقه العطرة واما كون سبب
الاشنع غرض غير ما هو علمه واما في القعدة او في هذه الغرض عنها بسبب ما هو علمه

او خارجية ومع هذا كله لم يسمع بان احد استزاد عنها وكل العلوم المكننة لطالب العلم مع انما
 كبر المثل يتوقف تحقيقها على علم الطبيب مثلا مثل معرفة السمات والاعراض في البهائم
 والامقالات والتضديدات مثل النجاسة في النفس والروح والنجاسة واصنافها مثل ذلك
 ولهذا وقع الخلاف في كثير منها ولا يكف العرف والاطلاق والسمية لم يعرف حقيقة ما يتوقف
 عليها الحكم لان الرجوع الى الوفاء ليس لتمامه بل لا لا يقع في العوم والخصوص والشمس والجمال
 والشمس وما اشبهها فكما لا يقع الوفاء في ذلك لا يقع في معرفة ذلك وبيان ذلك لا يحتاج
 الى طويل ليرى وقت له فالخلاف يكتفي بذلك فاذا عرفت ما استزاد اليك ظهر كمال معرفة
 الفاضل مشكلة في الواقع واما ظهورها في الظاهر فهو من شدة الشهرة ومعها انما لا يسمع العلم
 الفقير وذلك لانك لو استنبطت كذا العلم وحدثت به افضل من غيره وبعض مسائل النحو وكس
 في البعض الآخر في العلوم لك لوجعت علماء الوقت واستجرت احوالهم رايهم مختلفين
 في افضل علم واحد في سنة واحدة مثلا بحيث لا امر في علم الأصول كما يكتب اليه المجتهدون
 فمنهم افضل في كونه للوجوب والندب غير ذلك مفضل في دلالة الفوائد واما افضل
 منها في دلالة كذا وكذا فافضل فلكي اذا نظرت اليهم فيما هو صوابهم في راي شخصيا
 افضل في الطهارة او في شدة منها بغير دليلها او في دعائها وادعائها فافضل فافضل فافضل فافضل
 واما حاصل الفاضل في فصل الدليل في تحقيق الدليل في كيفية الاستدلال في التقضا والقرارات
 والاحتياطات وبذلك اجمد واما في ذلك مما يكون مثله للفضل معرفة في الحقيقة في غير الموضوع
 او في غير الموضوع لانها لا توجد في الواقع ان معرفة بالكتبة في الحقيقة من حيث المرجح مطلق

الشبهة ان يترخص ولكن الجواب نزع حصول المودة بالفضل والمفضول بما فيه نزع العقل
 فنقول المودع ان المجتهدين كل منهما مطلق لا يشك في صحة جهاده ولا التوقف لاحد فيه
 لا يتجاءر للشرائط المعبرة في صحة الاستفتاء ، والحكم والشهر وجوب الرجوع الى الفضل لان العقل
 ويحصل له الطعن بالحكم ، واما وجوب الرجوع الى الفقيه رجع على الفقيه في طئه عند نفسه ورجوع
 الى الفضل طريق القوة طئه وترجيح طئه في وجود المفضول فيكون طئه التوجه جاريا ورجوع
 ليس في طئه الفقيه في صيغة وقوله نعم المصحح الى الحق ان يتبع والد اتفاق في صحة عقيدة الفضل
 وقوله ايضا وفيهم في مقوله عمر بن الخطاب الحكم بالحكم ابعدها وافقهما وصدقتهما في الحديث
 وقوله عليهم في رواية داود بن الحصين فقال يطرأ الانقضاء عليهما باحاديتنا وادعائهما فينفذ
 احكم ولا يلتفت الى الآخر وقال افردن لا يجب ليجوز الرجوع الى الشا ، لان المودع رجع عنه الناس
 مع الكلف في عدم اعتبار ذلك لا فخذون على كل من عرف بذلك المقام من غير اعتبار الفضل في المفضول
 والعلماء في كل عصر من طوائفهم وشا بهتم كذلك لم يكونوا على العقيدة بل المودع في طريق اصحاب
 الاثر عليهم ذلك وكذلك لا تفتيهم ولا تقي ان يكون العلماء اعم من الافراح بذلك لان لقول
 انهم ينهون عن عقيدة من ليس له او ليس له دليل ضاهم واقراءهم في ذلك والذين يقررون
 في نفس الناس لانه المودع في طريقة هذه القوة الحققة في اعدادها خصوصا في ان الشريعة لهم
 لانهم يرون عامة شيعتهم الرجوع الى علمائهم في غير تفصيل ولا بيان حال بل كل واحد عرفوا من العلم
 والصالح اهلوا احوالهم شيعتهم في هذا العالم ومنهم من مثل جواب العالم فيهم ليعتبر في ما
 كتب اليه واما ذكرنا في ما نحن في عالم دينك فلا فخذون عالم دينكم في شيعتنا اذ كنت

مثل في التوقع على المحمديين واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى ربنا فانه اعلم بحسبي
 عليكم وان حجة الله عليهم هو والرايون العلماء الذين يكونون بينهم ويأخذون عنهم بالحق الرواية
 كما هو خارج لانهم عليهم السلام كثر اياما مردون الذين قضا اليهم عن علومهم ان يصوبوا للفتاوى لعوامهم بآلهم
 لقول الباقر عليه السلام لا بان من قلبه اجلس في المدينة وافت الناس فانه احب ان يرى شيئا
 منك واما الصادق عليه السلام لمعاذ التراب الجلوس في المسجد للفتاوى ولم يبيت الرجوع الى الفضل
 وقد كان كثير من الصحابة ممن اتى به للفتاوى به معهم عليهم السلام مثل الحسن بن سعيد العمري ومحمد بن مسلم
 واثار بن المغيرة وزياد بن اكرم والباقر بن زرارة ابن ابي عمير وصفوان بن يحيى والفضل بن عمر
 وعيسى بن عدي وعبد الله بن حبيب ومنصور بن حازم ورواح بن شبيب وعبد الله بن يعقوب وجران
 ابي عيسى وجرير بن عبد الله والريان بن الصلت وغيرهم مجتمعين ومتفرقين مع ما بينهم من التفاوت
 المقطوع به مثل زرارة واثار بن حازم ولم يمتسكوا بالفتاوى مع انه افقه وعلم وادنى من منتهى
 احوال الامة عليهم السلام مع اصحابهم لم يوقف في اجواز وقد ذاقوا الفضاة في البلاء الواحد شرب الجواز
 وهو كذا الوقوع في اغلب الاركان اذ كل ما دام ذكره لا يكون لا ينصف بالحجة المأثرة الطن
 مع الفاضل فيورجى حكم ظن المجتهد فمنه لا يظن المجتهد الرجوع غير مرة في نفسه لم يكن
 نفس الطمان اليه قبل حصول الارجح بالنسبة الى مرجحاته لكونها خارجة عن لادائية فتناو لها
 ليس من جهة اليقين التتمحض راجحة ل قد تناول مقابلة الارجح لثباتها في قضاء مطلق
 الراجحة واختصاص الارجح بقرينة الحقيقة فتوجه اليه مرجحاته ودرجات مقابلة
 الارجح وذلك مقتضى اصل كون في الحكم الاكسنة لان الارجح في نفس الامر اقران الحقيقة

والاقرار بالحقيقة تطالبه البرجمات لذاتها فتكون نفس اللاياتها وفاهيمها مانعة لظننا بنفس
المستوضح للحكم بغير الدرج حتى انه ربما اذا عرض للفقهاء برجمات طرف من النسبة لبعض البرجمات
والطرف الآخر ارجح منه لا يكون من البرجمات عند نفسه برجمات ولكنه النفس الاعلى
الطرف الراجح فاذا وجدته سكتت نفسه وانصبت البرجمات عليه حتى برجمات الطرف الخالف
وذلك لانها في امرأة واحدة ونفس الفقيه بخلاف الفقيهين الفاضل والمفضول لان
كل واحد منهما امرأة للحكم الواقع على استقلال فلا يكون تقارض الظنين فيهما مع المقلد كقارض
ظن المجتهد لما قلنا فان قلت ان الظنين فيهما حصله نفس المقلد فيجوز في غير ظن المجتهد
قلت ان ظن المجتهد بعيد عن طرف النسبة وكل واحد منهما موهوم بالتحقق او محتمل لذلك
في نفسه وانما يتحقق الراجح في حصول البرجمات في ما والفقهاء لراجح انما هو بعد تحقق الحكم
بالبرجمات فالمتحقق بالبرجمات وتبين الاخذ تابع للتحقق وتعارض ظن المجتهد انما
هو في التحقق بخلاف ظن المقلد فانما في تبيين الاخذ لا غير لان الحكمين اللذين عند الفاضل
والمفضول هما المتحققان من كل طرف نسبة فترجح المقلد ليس يتحقق الحكم بل لتعين الاخذ
وليس كونه حكم الله حقيقة حقيقة للحكم في نفسه ليكون ظنه في الفاضل اقوى من ظنه في المفضول
فليس ظنا المقلد كظن المجتهد والان ظن المقلد بين متحققين وظن المجتهد بين موهومين
وانما نظيره لو طلب المجتهد الترجيح بين خصال الكفارة في براءة الذمة لانه الاختيارية فالحال
له مراجعتها انما سواء فيه مع لا يفضل ولا يدرى المدعى ولا الباعث على الترجيح كذلك
هذا وانما الكسرة لان الالية فيض ان الراد منها ان من يهر الى الحق الحق لا يتابع مع يهرى

الباطل الا حتى مثل الاول كما هو المفروض في الغيبة فان كل منهما يهدي الى الحق
 الا انفراد بله التحال فلا يكون الا عند منظرية الثاني يهدي الى الباطل والثاني حقيقة ذلك
 فيقلد الفضل وهذا المفضل تمام المقصد فاذا ثبت عند المقلد الى كامل المقصد لا يكون التام
 ناقصا لا ليس قصدا والزيادة المنطوية في الفضل من المحلات لا من التتمات ليكون بقصد المفضل
 ناقصا بخلاف المقصود من الآية فان المقصود منها ان المأمور باتباع يهدي الى الا الى الحق والتمت
 مع ابتداء لا يهدي الى الباطل مطلقا في اية يهدي في بعض احوال الى الحق كان الزهر عند لا يهدي اليه
 الا في الباطل فان الزهر لانه لانه للقلوب والالتئام لانه يهدي الى الحق وهو بطا فاكسد الى الآية
 على المطلب المذكور لا يكبر نقفا ولا دلالة فيه فانهم والكتدلال بالحد يبين المكونين وغيرهما
 فيه ما ذكر في الآية الشريفة فان لا صدق لا يراد من خلافه الصادق كما هو المدعى بل يراد من خلافه
 من ليس بصديق عند المستفيضة ولو اختلفا لاداء المدعى ان المراد من خلافه الصادق صدق ووجه
 ان ذلك هو المفرد مع اسم التفضيل لانه فيها ذكر عظيم العدل والادب فان عباد
 عليهم في الرجع دليل في عدم ارادة ما اراد الا ان في الفضيلة فانهم يريدون زيادة العلم
 واما الرجوع اليها مع العلم اوست الاختلاف بها والجليل في قول فهو خارج عما نحن فيه لان
 مناه ذلك والله العالم اظن ان المقلد اضطراب بقرينة قوله عليهم في زيادة زراة واثبتا
 في نفسك وملاحظة المعنى بها توجب ترجيح المفضل من جهة زيادة دينه وصلاحه الفضل
 كما قيل لان هذا غير محتمل لان كلا مناهما لو كان احدهما اعلم لاستفادة الحكم من العلم لادخ
 غيره نعم لو كان في العلم وتفاضل في الدين ترجح الا ان الا في حق البقيس ولو كان

ولو كان صدقها علم والآخر ادين فعين عندهم العلم ولو كان الدين وكان صدقها
 علم فعين عندهم العلم والوجه جواز الرجوع إلى المفضل لمطلقا اذا كان تاما صالحا مستقفا
 بلا نقص حال انفارده لان العلماء يجوزون تقليد المفضل مع عدم حجة ظهور في المتفائلين
 في وجه التقليد لاجتماع شرائط فلو صكوا مع الملاحظة بالمنع من تقليده وقد اجازوا ذلك
 قبل الملاحظة فليس ينقص من المفضل ما منع من تأهله لذلك لانه بالنسبة الى حكم نفسه بالنسبة
 الى حكم مقلده وانما ذلك شيء عرضي لمقلده عند عرض اعتبار المتفائلين في وجه تقليد وليس
 ما عرض موجبا لنقص فناء اهلها بوجوبه بالنسبة الى حكم نفسه بل هو على حكم اعتباره قبل ٢
 عندهم ولا في نفس الامر وكذلك بالنسبة الى حكم مقلده في ظنه لانه قبل ان يجد المفضل
 في تقليده المفضل على كمال اللطشان به لقوة ظنه وبعد ان الفاضل فاما حصوله
 ترسعة وزيادة على الكفاية طمرا في نفس الامر وليست ملك الزيادة والتوسعة كما عليين
 ما هو كاف ليس يكاف فان الزيادة والتوسعة كمال في الفضل لانقص المفضل في
 هذا جرت عادة السلف من الطرفين خصوصا ما كان عليه عامة شيوخه وقد اقره عليه
 عامة اتباعهم وما ورد عنهم عليهم السلام من خلاف ذلك فمأذول شيء ممنوع ما شربنا
 اليه بقاء الكتمان في التوفيق قال الله تعالى الثالث يجوز التحيز في التقليد
 ويجوز ان يقلدوا سلف الواحد اكثر من جهة واحد لا اقول قد اختصت
 في هذه المسئلة اقله فاكرا فيقول اذا تبع المقلد المحدث في حكم عادية مخصوصه وعمل
 بقوله فها لم يجوز الرجوع عنه في ذلك الحكم الا غيرهم العلماء اجماعا وقيل يجوز له

يجوز له العدول عنه في ما دونه لانه نفه وقيل اذا قلده في حكم ما جعل به لم يجز له
 الرجوع عنه الاخره في جميع الاحكام وقيل اذا ابرزه عن تقليده لم يجز له الرجوع
 عنه الا بمقتضى غيره في جميع الاحكام وان لم يعد به في فتواه وقيل يجوز له الرجوع
 عنه الاخره في جميع الاحكام وظاهره ان المقلد وان ابرزه عن تقليده
 يجوز له الرجوع مطلقا الى عمل به في تقليده ام لم يعد والذي يقتضيه نفه الشق
 الاول في القول الاخر يعني انه اذا عمل في حكمه جاز له الرجوع عنه لان المانع
 من الرجوع انما يتبدل بان الرجوع مستلزم للرجوع عليه من رايه غير منقطعة في قول اصحابهم
 فاذا حكم بحكم لم يقبل منه فانما استخف حكم الله علينا رد والراعي علينا ان الله
 وهو حجة الربك باله معلوم انه لو فرض استلزامه الرد فاما يكون اذا ابنى امره
 تقليده ثم قلده وانتي له حكم فلم يقبله واما اذا قبله وعمل به في واقعة ثم عدل
 الى مفتا آخر لم يستلزم العدول الى عليه لانه لم يرد ما حكم به بل عمل به واما عدوله
 لاخره فهو استفتاء جديد ابتدأ به وجاز كما جاز عدوله اليه اذ لا بد من رفق فان
 الفقهاء الثاني لو كان او لا جاز ولو كان مفزدا جاز فيجوز ان ينادي استقم يا بلقاء التخيير
 بينهما فانه قبل استفتاء الاول مخير بينهما وبنا و امره في تقليد الاول او استفتاء
 لم يقطع بكونه رافعا للتخيير بل بقي بثبوت لال اصل بثبوت حجة يعلم الرابع واحتمال
 كون تقليد غيره رافعا صحيح لا يقاوم اصل ثبوت التخيير في انه من جملة فتاوى الاول
 لانه يجوز تقليد غيره بقول مطلق يعني مع عدم جواز عدوله عن ثبوت التقليد فلو حكم مع

الملاحظة المانع من الثاني وقد اجاز نقل الملاحظة فليس لنقص الحق الثاني لدانته بالنسبة
الى نفسه لا بالنسبة الى اعدول الاقلية ليدان اما هو لتوهم كون اعدول على الاول رداً
الحكمة وقد اثبتنا الى انه نعم من الرذلايدل عليه كما ذكرنا نحوه جواز تقليد المفضل
فراجع ولما ذكر الشيخ في برعمه الحال المذكورة في المسئلة في رسالته الجعفرية
بعبارة الجواز مع جهة النص صرح في رآحها مثل الشيخ جواد والشيخ الطائيب والشيخ
محمد بن عتبة البحراني ثلاثة اصحاب والشيخ محمد بن ابي حارث كذلك الجواز في معتنيس
بنقل الخلاف وكذلك الشهيد الثاني في شرح الالفية وليس الا لعدم توقف احد منهم
في ذلك لظهور ذلك في المذهب فانه لا يفتوا في تجد فيها فيما بين اكثرهم في العمل خلافها
وان جدته في القول حال الصبح والبيح فانهم قال سلك الله في الرابعة
ان الرجل اذا لم يقلد الفقهاء المحمدين في ارادات حرمة ما من جهة الجهل بالحكم او من
جهة الجهل بالمتقال بعد الدنياه والعرفه فانه يمينوا في تفصيل حكم الجاهل
والمقتال وفقه الله في اقواله من اجل ادا عمل به في الزمان غير مقلد
للفقيه فان كان علم بوجوب التقليد في غير المجتهدين في جميع كتاب الله العملية بحاله
بالله ان مخالفت المردف من المذهب بل خلافه وان وافقت فلك على الصحيح
الاصح وان لم يعلم وادقها مخالفة لظاهر الشرع فله ان يظلم عليه الاعادة و
ان كانت موافقة لظاهر الشرع فالمشهور ان عليه الاعادة والذي يظهر ويقوى
في نفسه انها مجزئة لانه هو المردف من انما اراد المصنف عليهم فانهم قد اثنوا على اصحاب

وان لم يأخذ ذلك على اجتهاد او تقليد فان الرجل ياتهم عليهم ويقول فقلت كذا
 فان وافق قالوا احسن وارقة ولم يأمره بالعادة وقد نزل الله تعالى البراء
 ابراهيم ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين كما استجنى الماء وقال صلى الله عليه وآله
 لعمار حين اراد ان يتيم ولم يعلم كيفية التيم وتمكك تعكك كما تتمكك الدابة و
 اعادة صلوة لميس في صلاة وان وقع ذلك في ركن الامة عليهم كبر ولم يردوا
 احدا بالعادة او القضاء ولم يقل على احد منهم ذلك قال صلى الله عليه وآله
هل يرافع عند الرضا من رتبة الدنيا دام لا دمل يجوز له ان يكلم ويكلف
ويقيم احد ام لا واذا جرت الامور بحكمه لم تضاروا فقد بينوا وفقكم الله
لما يحب يرضا قول ان كان الرافع يقبض السر في الصلح بحيث لا يحل شيئا له
برضاء الخصمين والتخلف اذا اجراه بينهما انما هو حقيقة تعليم صوابه
وما يلتحقان في الحقيقة ويكون ذلك من غير ان يتصادق والتراض فلا يبعد جواز
وضع هذا فليس ان يكلم لانه منصب الامام عليهم وما خليفته القائم مقامه لا حقيقة
المعبر واما اقامة احد ودان كان عارفا بحدود الله لم يقتل بالمجتهد او بالنظر
في كتب الصحاح بل ان يقيم احد على مملوك ولا يبعد جوازه له في رخصة اذا كان
متمكنا بل وولده لك اذا كان الاب الزوج باسائر الطغوت والتجرب فيها
طريق اليه حيا طاما ما حكمه من الحكم فلا يضر ان ينقض حكمه ويحتاج في تمثيل
ما حلت له ابعاده والتراض على ما هو الاصح المشهور وما نقل على شيء غير صحيح
 في بعض

في بعض النسخ ان قال للفقهاء العدل الامور ان لم يحجج ثرايطا بدهتها احكم
 بين الناس ويجب العمل بما يقوله من صحة وابطال ولذا احكم البينة واليمين والزام
 الحق وعدمه في حال البينة هو قال سلم الله تعالى السابعة اختصار المرافعة و
 احكام اهل البيت المدعى او المدعى عليه اقول الظاهر ان اختصار المرافعة احكام
 مياد المدعى لان الحق في الدعوى له فلو ترك تركه قال سلم الله تعالى السابعة هل
 الماء القليل المتنجس للملافة اذا لم يتغير احد اوصافه اذا لم يغير احد اوصافه
 يظهر ان لا اقول الشهور عدم طهارته استصحابا للحكم بالبقى والذي ترجح
 عند رائي يظهر سواء تم لم يجرى حرام نجس ام يتنجس لان الماء الكثير لا يتنجس
 الملافة وانما يتنجس بالتغير في ذاته في احد اوصافه وبه قال الرضا وابن ابي عمير
 في احد قوليه واي البراج ويكره من سجد لقول لهادق عليه من غسل على الحيض
 ايصال فيها قال لا بأس اذا غلب لون الماء لون البول ووجه الاستدلال انه جوف
 اختلفت على الطهارة وهو يتحقق بعد كما يتحقق قبل ولان ما عليه من طهر يتنجس
 للماء جديتين لا جدتين من في الماء فما نقص عن الكثرة نجس والملافة ما
 ينجس الكثرة لا يتنجس الا بالتغير ولا فرق بين ما قبل بلوغ الكثرة عدم التنجس على بعد الا لكان
 كل كثر لا زيادة فيه نجس اذ وقع فيه بول البينة لانه اذا كان الماء كرا حقيقا وبال
 فيه نجس فان اول وقوع البول يتنجس منه جزء بحيث لا يكون ما لم يتغير كرا يستهلك
 بكثرة ذلك الجزء المتغير ويكون ظاهر اولها وانما ينفك بمرور كرا لا زيادة فيه ذلك

وهو في الواقع وقد كتبت في مع مع هذا والله أعلم فقال عليهم اذا بلغ الماء كراة
 يبر وقال عليهم اذا بلغ الماء كراة لم يحل جنبنا وترك الاستفعال في مقام الحاجة دليل
 ارادة التيمم اذا لا يجوز فيه البيان عرج وقت الحاجة وقال ان ليس بعد ان ذكر الزادة
 المتلغة كراة اذا كانت لطيفة عليها الماء عن الصحيح المذهب وعند المحققين
 من نقا الأدلة والآثار وذوي التصيل والاعتبار لان يوجب الماء عند اصحابنا هذا
 المبلغ منيل حكم النجاسة التي تكون فيه وهو بكثرة لها فكانها حكم الشرع غير موجودة
 الا ان تؤثر في صفات الماء بكثرة لها فكانها مملوغة الا انها مستهلكة النجاسة كما أنه
 فيه تلافق بين وقوعها فيه بعد كمال كونها كونه كراة وبين حصولها في موضع قبل
 المكمل لان في الوجهين النجاسة فمأكراة فيجب ألا تكون لها تأثير مع عدم تغير
 الصفات والظواهر على طهارة هذا الماء الحمد واكثر من ان تحصر وتنقص في ذلك
 قول الرسول صلى الله عليه وآله الجمع عليه عند الخائف والموافق اذا بلغ الماء كراة لم يحل
 جنبنا فاللف واللام عند اكثر الفقهاء واهل البيت للنجاسة المستوفى فالتخصيص للخطاب
 العام الوارد في مع مع يحتاج الى دليل استهلاكه لانه بعد مملوغة الماء جنبنا ولا الأدلة
 وهو ان المكمل قال سلمة الله تعالى النجاسة كيف عبادة الرجل اذا كان عليه
 دين ويتكامل في الاداء وهو متمسك من ذلك اقول ان الطهارة صفة صلاية وجميع اعمال
 البدنية لعدم قبيل الاداء في شر واحد لعلق الامر بجهة غير جهة العبادة وليست
 العبادة ضد اعمال الاداء التي بل ضد خاص فلا ينافي في مع الصحيح والاحتياط في خلاف

قط

في كراة

قال الله تعالى التاسعة الحية الطهارة البول صلبا مرتين ام كلف المرة الواحدة اقول
 الظاهر وجوب مرتين اذا كانت الطهارة بالقليل وان كانت بالكثير فليكن في نفسه كما هو صحيح في جميع
 عند عيهم ولا بد من القطع بين المرتين لتحقق الاثنية لئلا لا يظهر عدم تقصير القدر بدون قطع
 الصب قال الله تعالى الحاشرة الى التوب النجس اذا القى في الماء واينزل عين النجاسة
 يظهر كماله الى البحر وكذا اذا كان تحت المطر اقول اذا كان التوب نجسا بنجاسته لاجرم
 كالتلطيخ والدم فلابد في نظيره من ازالته عمن النجاسة ولا بد ان يوصف لتفصيل النجاسة في فروعها
 او اظهره بالقليل وانما اذا القى في الماء وان كانت عمن النجاسة لاجرم لها كالبول لئلا ينس قلبي
 الى ازيد من القاء في الماء والمطر الذي يبل وجهه لا يرضى بكم الماء واما ما روي الفقيه من ان لا ينقل
 بالنجاسة لابطالها بالكثرة وهذه كلها مستفادة من هذه قال الله تعالى الحاشرة عشرة يجوز
 وبكفي الغسل التيمم في الماء وعلى فرض الامكان وبما هو كيف صورته اقول يجوز الغسل
 التيمم في جسط الماء بان يمس به ورقتة في الماء ثم يحرك جنبه الايمن بنية غسل ثم
 يحرك اجانب اليسرى بنية غسل وقد تم غسله تيمما وهو افضل مما لا ريب ان لم
 يخرج من الماء وهذه كيفية صورته ولو دخل في الحوض وغسل في الماء فاذا شمله الماء وحرك
 راسه ورقتة بنية غسل ثم جنبه الايمن ثم اليسر وهو في داخل الماء صح غسل التيمم و
 وعندى ان هذا الاشكال فيه وما ورد في بعض الاخبار من وضع كفي راسه وعلى جوانبه
 ليس ذلك لبيان الكيفية وانما هو تعليم لمن يخاف قلة الماء او نجاسته بالعدم ان لا يميل
 به الى جتراء بالماء القليل قال الله تعالى الثانية عشرة هل يصح الغسل مع ازار الابرسم

أم لا أقول يصح الفعل والدليل من الدليل في الثامنة كما تقدم قال سلمة الله لك الثالثة عشرة

يصح الوضوء إذا صلب الماء فوق الرفق أدخلة عالما أجهلا بحكمه أو بوضو أو لا
إذا قصد لبس الفعل فيعتبر فيه ما يعتبر في الفعل في الترتيب والنكس من يجوز إذا العدم وأما إذا
كان إنما يعتبر الفعل بما يريده فلا فرق بين لبس فوق الرفق أدخلة أو على نصف الذراع
لأن الاعتبار في الترتيب بين أجزاء الوضوء ومنه النكس وعدمه إنما هو عند قصد الفعل
سواء غسل باللبس أم بغير اليد فافهم قال سلمة الله الرابعة عشرة إذا كان يريد أن يلبس في غير

وكره قبل ما على غير ما يريد من غير أن يرد فيل يترد زنة عمرو فيشغل زنة بكر وهل

يزيد أن يطالب عمرو أن لا يصل إليه المبلغ المذكور أم لا أقول إذا قبل بكر ما في زنة

عمرو بن ضي بعقد شرعي يقول ضمت لك ما في زنة عمرو وأدخلت وألزمت وأدخلت

لك أو عجم أو ضي أو شبة ذلك باللفظة العربية مع القدرة فيقول المضمون له قبلت

أو ضيت وما شبة ذلك فإذا فعل ذلك برئت زنة عمرو من الذي عليه ولا شغل

زنة بكر وليس يزيد أن يطالب عمرو لأن له أن يحل انتقل إلى زنة بكر فإذا أتوه

الضمان لا يطالب الصفة والدوام كان ما يريده بكر في زنة بكر وليس يزيد عند عمرو سوا عطله

بكر أم لم يوط ولا بكر عند عمرو شيئا أن كان ضي غير أدخلة والضمي بأزنة رجع عليه ما

أدى عنه ومنه إذا لم يشك في ذلك فيه أقول دأما أكديشان السؤل عنها وعن

سند بهما ومعينهما ومعنى الأول أن شيعتنا يوتون بوجه الصريح والقول في أو أن أهداها

يوتون بالطاعون وأنتم توتون بوجه البطون ومعنى الثاني أنه جاء شيعتنا ثلثة رجال

رابع ما قلناه اثبتنا منها وتركنا الثالث للقيام عليهم فلم يثبت عليها حين الكتابة وليس حفظ
 لفظها ولم تكن تسعة للتفتيش عنهما وغلب المعنى المراد متوقف على معرفة اللفظ والذي
 يحضره خاطري الآن من معنى الاول على معنى الرواية الاولى ان الصريح كونه من احد المرتين
 الصفراء والوداوم كانه بلغهم فتصاعده الى الدماغ فينصرح الشخص تشنج العروق
 والعصب ويتشقق الدماغ ويتولى فيزال العقل فاذا مات الشخص مات دفعة من غير استعداد
 لا يصل لوصية او توبة او ذكر من المعتقدات الهول عنها فيكون موتا غير محمود الحال فقه ذلك
 القولنج فانه ياخذ بكظم الشخص حتى لا يتخلل عن الاستعدادات البهيموت ميتة غير محمود كونه
 كذلك على البطن فان صاحبها في الغالب بمفرده وشعره وادراكه صحيح بل ان
 يخرج اوصه كما كانت من ارايضر ويترتب بوضوح ادا والحقوق اعليه وشهادة الشهادتين يستعد
 للحصول ويجب لقوا الله فينته لم ينجر ويكون ميتة سوية محمودة وتقبله كما دعى معنى الرواية
 الثانية ان الطمحين في الغالب لا يقع بسبب المعاصي فيعوض الهوا والما فيكون عقوبة
 الله للعاصين ولانه موت وحرة لا يتصل بالشخص مع الاستعداد لا يصل كما مر واما ان كونه مدحا
 في حق المؤمن فليتل ما رواه الله سبحانه لم يجعل موت المؤمن اجلا علينا لكلمته ولكنه اذا هم لم يوفقه
 فقصها اليه قبل ان يبارئها ومن مع الكائن ان يكون في الدنيا ضارها سليمان عليه السلام انه عليم
 بها الى الحاصفة لقوله تعالى سليمان الى عاصفة عجز بوجهه الى الارض لم يتركها فيها الاية
 والريح الرضا لقوله تعالى عجز بوجهه فها هي صاب الى الحاصفة لشيء من الله تعالى
 السباط وتخل في منها الى الهوا وعلى قدر ارادة من العلو والسفل والريح الرضا والشيء

